مقدمة حول الفلسفة البابلية

(١-٣)

□ د. حسين الهنداوي

هل عرف العراقيون القدماء "الفلسفة"؟ وأين وما هي فلسفتهم في المجالات الجوهرية التقليدية للفلسفة، كالميتافيزيقيا والفيزيقيا والمنطق والأخلاق والسياسة؟ ثم كيف نفهم شبه إجماع مؤرخي الفلسفة في الغرب وحتى في الشرق على الإقرار بوجود "معجزة اغريقية" في ولادة الفلسفة، واعتبار كل ذلك الفكر الضخم والعبقري الخصب الذي سبقها مجرد "حدس أسطوري" مزعوم؟

لنلاحظ منذ البدء أن مصطلح "فيلو- سوفيا" في اللغة الاغريقية ذاته، أي "حب الحكمة"، بابلي الأصل شكلاً ومضموناً. إذ يخبرنا المؤرخ الاغريقي ديوجينيس اللائرتي في كتابه "مختصر ترجمة مشاهير قدماء الفلاسفة"، أن أول من اخترعه في الثقافة الاغريقية في حوالي العام ٥٣٠ قبل الميلاد، لم يكن إلاّ فيثاغورس نفسه، ناقل النظريات البابلية في الهندسة والرياضيات والفلك الى بلاده، والقادم للتو من الإقامة والدراسة نحو إثني عشر عاماً (بين ٥٢٥ و٥١٣ ق.م) في بابل، تلك الحاضرة التي كانت تقدّس "إله الحكمة" أيا، وتمجّد "حب الحكمة"، وتزخر بـ"الحكماء" باعتراف حتى "العهد القديم"خصم بابل اللدود! وكما لدى البابليين، فإنَّ نعت "الحكمة" هو للإله وحده برأي فيثاغورس، أي لا يصدق على أيّ إنسان. والإنسان هو بالتالي مُحبٌ للحكمة وحسب، ولذا قال شيشرون عن نفسه "لست حكيماً لأن الحكمة لاتُضاف لغير الالهة وما أنا إلاّ فيلسوفاً، أي محب الحكمة".

وصفة "الحكيم" في اللغة العربية (و"خاكامو" في الآكدية و"حاخام" في العبرية و"حكيمو" في الآرامية والسريانية والتي تعني "العارف بعلوم الدين والدنيا" أي العقلاني أو الواقعي)، مشتقة من كلمة "أبكالو" (Apkallu) في اللغة السومرية وتعني العارف أو "المستغرق في الحكمة كما تشير المدوّنات العراقية القديمة المُكتشفة التي تذكر لنا أسماء لحكماء سومريين فوق بشر، وجدوا في فترات مختلفة ومن هؤلاء، وهم سبعة، اشتهر آدابا واترحاسيس وأوتونابشتم وأوانيس وسواهم من الحكماء الذين اعتقد العراقيون القدماء، أنّ إله الحكمة أيا/انكي (أو إله الكتابة نابو) بعثهم عبر مياه المحيط ليعلّموا الناس الحكمة والمعرفة العقلية وبناء الحضارات البشرية لتنظيم الوجود الإنساني وحمايته من الأخطار الكونية كالطوفان مثلاً. ومنها في نظرنا فكرة الحكماء السبعة الأوائل عند الاغريق.

أمّا "محب الحكمة" أو الفيلسوف، فقد أطلق عليه الاسم السومري الأصل (Muntakku"وتعني المنطقي" او Ummânū""" وتعني المرشد أو المعتمد) في بعض الأحيان للدلالة على الشخص المعروف بـ"حب الحكمة". وقد يكون مفهوم Muntakku أصل مفهوم "المنطقي" بالعربية. لكننا لم نستطع التيقّن من ذلك.

وفي مطلع الفصل السادس من كتابه "تحصيل السعادة" كتب الفيلسوف الفارابي، أن هذا العلم كما يُقال: إنه كان في القديم عند الكلدانيين وهم أهل العراق، ثم صار الى أهل مصر، ثم انتقل الى اليونانيين ولم يزل، الى أن انتقل الى السريانيين، ثم الى العرب. وكانت العبارة عن جميع ما يحتوي عليه ذلك العلم باللسان اليوناني، ثم صارت باللسان السرياني ثم باللسان العربي.. وكان الذين عندهم هذا العلم يسمّونها الحكمة على الإطلاق أو الحكمة العظمى. ويسمون اقتناءها العلم وملكته الفلسفة. ويعنون به ايثار الحكمة العُليا ومحبّتها ويسمّون المقتني لها فيلسوفاً.. ويعنون المحب والمؤثر للحكمة العظمى".

وبالنسبة لنا، هنالك "فلسفة" لدى البابليين، إذا أخذنا الفلسفة باعتبارها محاولة كشف، عبر قوى العقل المحض وحده، عن "الحقائق" الكونية العُليا كماهية الذات الالهية وأصل الوجود وخلق الإنسان وغاية التاريخ، وعن مبادئها الجوهرية وعلّتها الأولى وأسباب وغائية عالم الظواهر. والمقصود بالفكر الفلسفي البابلي عندئذٍ، هو الفكر العقلاني المؤسس على منطق داخلي، والموجود في أيٍّ من النصوص السومرية والبابلية والأكدية والآشورية، سواء الدينية والأدبية والقانونية والاقتصادية، والذي نستطيع عبر أدواتنا الراهنة فرزه، بعد تجريده من أدوات التعبير التمثّلية أو القصصية أو الشعرية أو المجازية، وإعادة صياغته قدر الإمكان بصيغة "المفهوم" الخاصة بالفلسفة كفكر محض أو قائم بذاته، وفي قطيعة كليّة عن كل ما يميّز الدين أو الأدب أو الفن أو القانون من طرق تعبير محددة ومن أنشطة روحية وطقوس تقديسية. لأن ما يهمّنا منها هو جانبها العقلي المحض فحسب، والذي هو مضمونها الفلسفي. فالفكرة أو منظومة الأفكار العقلانية، التي يمكننا التثبت من وجودها في نص ديني أو أدبي أو فني أو قانوني ما، وبعد تجريدها من كل ما هو غير فكر محض، هي مادة فلسفية شئنا ذلك أم لا. وهذا منهج علمي ومعاصر بذاته. أليس هذا ما نفعله لاستنتاج الموقف الفلسفي في الكتب المقدسة أو في الشعر الصوفي في الشرق والغرب؟ أو مع النصوص اللاهوتية للقديس اوغسطين أو توما الاكويني مثلاً؟ أو حتى مع بعض النصوص الروائية والمسرحية لنيتشه أو سارتر وسواهم. بل هو ما اعتمده كبار مؤرخي الفلسفة الغربيين مع مواقف لفلاسفة ونحل وردت في صيغ التعبير الأسطوري كفكرة طاليس القائلة بأن "الأشياء ملأى بالآلهة" ومنها الماء بداهة بل حتى المغناطيس حي لديه، لأنه "يقوى على تحريك الحديد" على حد ما نسب له، أو تعبيرات مماثلة حول أصل الروح والوجود والزمان منسوبة إلى اورفيوس أو فيثاغورس بل معظم الفلاسفة اليونانيين حتى سقراط على الأقل.

قد يعترض البعض على امكانية ذلك على أساس أن النصوص الملحمية أو الفنية أو حتى الدينية لا تنطوي على محتوى فلسفي أو عقلاني مقصود بذاته ولذاته. إلاّ أن هذا الاعتراض متهافت أساساً. لأن الفكرة الفلسفية وأيضاً الدينية والفنية والأدبية والقانونية، هي أنماط من الوعي العقلي، انما على هذه الدرجة أو تلك من التطور أو التمايز. وبالتالي، فإن ما ينطبق على نمط وعينا الفلسفي المعاصر من كل الأحكام يصدق بالضرورة على سواه من الأنماط الأخرى السابقة تاريخياً، لأن كل واحد منها هو، وبغض النظر عن منطقه وبناه الخاصة، تعبير عن وعي مباشر ومستمر بالعلاقة القائمة بين عالمي العقل الإنساني والظواهر في مراحل مختلفة التطور والتراكم والتعقيد.

أما ماهية الشروط الذاتية والموضوعية التي أدت إلى ظهور الفكرة الفلسفية ذاتها، وكيف تحددت ولادتها الأولى وتجليات تلك الولادة على المستويين التعبيري والمنهجي، فلا ريب لدينا، إن الفلسفة ولدت ونمت في رحم نمط الفكر التمثلي (الأسطوري)، متميزة عنه كلحظة تطور نوعي أعلى ومباين من جهة طبيعتها الخاصة، ثم تبلورت وتطورت في مواجهته وفي الصراع، أي التضاد معه. فظهور واستقلال الفكرة الفلسفية تالياً، اقترن بجملة من مراحل التطور في التعبير عن المضمون باتجاه المنهج المنطقي أو الاستدلالي، وبالتوازي مع الانتقال نحو الأسلوب وأدوات التعبير المواكبة للانتقال من السرد الشفوي الى التدوين التحريري الأكثر فالأكثر تعقيداً وهو ما كان العقل البابلي في مراحله العُليا قد حققه منذ زمن طويل.

وهنا نحن نقترب من نظرة مؤرخ الفلسفة الاغريقية الفرنسي جون بيير فرنان، التي تكرست لها مؤلفاته المهمة العديدة حول أصول الفكر الفلسفي الأغريقي، والقائلة، بأن الفلسفة ظهرت في مواجهة الأسطورة، وإن ذلك الظهور أخذ منذ البداية طابع التقابل مفهومياً بين (ميثوس) أي تصوري تمثلي و(لوغوس) أي منطقي استنتاجي، وهما خطابان متناقضان، إذ لكل منهما منطق تفسيره الخاص لكل من الله والإنسان والطبيعة، لكننا لا نحصر مثله تموضع ذلك الانتقال في النمط المعرفي زمنياً وقسرياً بالعالم الذهني الإغريقي. فلحظة انتقال التفكير العقلاني من النص الشفوي إلى النص المكتوب، أقدم بكثير من لحظة ولادة الفلسفة الاغريقية، ونفس الشيء بالنسبة للانتقال من نمط تفكير يفسر كل شيء بمنطق الآلهة وأعمالها الغيبية إلى نمط يستند الى الاستدلال العقلي والمنطقي والحسّ النقدي والتساؤل والشك والإقناع.

دور النخبة في بناء الدولة المدنية

□ لويس إقليمس

لم يتمكن قطار الدولة العراقية أن يصل بعد إلى محطة الأمان والاستقرار والبناء وإعادة نسيجه الاجتماعي المتفكّك، بالرغم من الإعلان الرسميّ "غير الواقعيّ" لانتهاء العمليات العسكرية ضدّ تنظيم داعش الإرهابي. فالفكر الداعشي التكفيريّ بشتى وسائله، ما زال يعشّش في بنية الدولة ومؤسساتها وخدماتها العامة والخاصة بأشكال وطرق شتى. وهو سيظلّ كذلك، ما لم يتمّ تخليص البلاد والعباد من شلّة الفاسدين وداعميهم، وكذلك فك القيود من مسألة شرعنة مبدأ المحاصصة الذي أضحى قانوناً بحدّ ذاته، يصعب على الشرفاء والوطنيين الغيارى اختراقه ودحره وفرض سلطة الدولة والقانون كي يحظى كلّ ذي حق بحقوقه وينال ما يستحقه من امتياز مواطنيّ، ليس منّة بل كحقّ من حقوقه المشروعة التي تفرضها مواطنتُه وكفاءتُه وجدارتُه. وقد صدق دولة رئيس الوزراء حيدر العبادي بتحذيره من عودة داعش في حالة عدم القضاء على أصول الفساد وتجفيف منابعه.

في الوقت الذي يقترب فيه العراقيون من استحقاق انتخابيّ في مطلع أيار المقبل، والذي قد يكون مفترقاً للطريق الفاصل في حياة الشعب والدولة، لا بدّ من مراجعة ذاتية تقوم بها كلّ الفصائل الوطنية والنخب المثقفة للتعريف بمخاطر بقاء ذات الوجوه الفاسدة التي نهبت وسلبت وأرعبت وأخّرت تقدّم البلاد بوسائل لا تُحصى ولا تُعدّ، وجلبت الوبال والدمار والتفكّك وساهمت في تراجع بناء الوطن الواحد وفي فتح جراحات كثيرة ومتنوعة. هذا هو الوقت الصعب لتقرير مصير البلاد: إمّا بناء دولة مدنية قوية متماسكة بعيدة عن الطائفية وعن صراعات المنطقة ومشاكلها وغير تابعة لهذه الجهة أو هذا المعسكر أو هذا التحالف أو تلك الدولة، أو قراءة الفاتحة على شيء اسمُه "وطن" و "مواطن" و"وطني". لذا على الأحزاب الوليدة النابعة من خضمّ الخبرات المتكونة منذ السقوط في ٢٠٠٣ وتلك المحتكمة إلى سلطة القانون والمؤمنة بسيادة الدولة وليس العشيرة والحزب والدين والطائفة، أن تتصرف وفق السلوك الذي يمليه عليها واجبُها الوطني والأخلاقي والحضاريّ والإنساني معاً، عبر تحالفات صادقة ذات بُعد وطنيّ بنّاء ممّن تحمل في جعبتها مشروعاً صالحاً للبناء والتطوير والإصلاح والتغيير نحو الأفضل.

فالفرصة أمامها مفتوحة لإحداث التغيير المرتقب، بعد الذي جرعه الشعب والوطن والمجتمع من وجوه القتامة والشؤم والغفلة.

هنا يأتي دور التيارات الوطنية والنخب المثقفة، والعلمانية "المستقلّة" منها على وجه الخصوص، تلك المؤمنة بدولة مدنية لا تخلو من بذور التقوى والرحمة والمحبة والخير والعدل والمساواة والصلاح، وليس بدولة دينية طائفية تتستر على الفساد وتحمي الفاسدين، كما هي الحال قائمة منذ التغيير مثار الجدل في ٢٠٠٣. وعلى هذه القوى المتصاعدة أن ترفع صوتها عالياً وتتجرّأ بتحذير الشعب وطبقاته الفقيرة المجروحة بخاصة، من الوقوع في حبائل وفخاخ ذات الجهات الدينية الطائفية والحزبية التي استغفلت عامة الشعب باسم الدين وسرقت ثروات البلاد في عز الليل والنهار (باسم الدين باكونا الحرامية) وطيّرت فرحة الأكباد والعباد وكمّمت وجه البنات والسيدات، تماماً كما أثبتت فشلَها في تمثيل الشعب وفي بناء الوطن وتقديم الخدمات وفي مسيرة تطوير البلاد وتأمين سلامة المواطن وصيانة شرفه وعرضه وأمواله وحرية تعبيره وتنقله وحقه في حياة حرة كريمة. فحالة الإحباط القائمة والمتزايدة يوماً بعد آخر بسبب سوء أداء السلطات الثلاث، وفشلها بتحقيق تحوّلات مهمة على الصعد كافة، وكذلك في الإصلاح، أصبحت حالة يومية تتشابك مع أحداث الساعة، وفق متغيّرات الشارع الثائر الساخن، الذي مازال أسير الكتل الاسمنتية والسيطرات غير الناضجة منتفية الحاجة التي لا ترحم، وكذلك بسبب الأحداث السياسية والتفاعلات البينية والعلائقية بين الكتل السياسية والزعامات وأجندات كل منها، وما شهدته هذه مؤخراً من تشظيات وانقسامات واتهامات. والخشية من كلّ هذا الحراك التشظوي في هذه الأخيرة وفي اتساع كمّ الأحزاب على الساحة السياسية، أن تكون ضمن لعبة سياسية تجيدها أحزاب السلطة لتغيير الوجوه والمسمّيات والبقاء في دارة السلطة والواجهة من جديد، ولكن بتسميات جديدة ووجوه تتلاعب بمشاعر الناخب الحائر. فالجميع يشجب ويندّد ويستنكر الفساد ويدعو لمحاسبة الفاسدين، ولم نعد نعرف الفاسدَ من البريء. ألعلّهُ الشعب المسكين الجاثم في بيوت التنك أو أفراد العائلات التي تنبش القمامة لتحصل على ما يسدّ الرمق اليوميّ أم أصحاب البسطات والأكشاك الذين احتاروا في كيفية اللهاث وراء أرزاقهم المتراجعة؟

من جانب آخر، ما يمكن تسميتُه بالعجز القائم في السلطة التنفيذية في التصدّي للانفلات المتواصل في الشارع وإصابة الأهداف المتورطة في أعمال خطف وسطو وقتل وتهديد وما شاكلها، تشكّل اليوم تحدياً آخر يُضاف إلى نصاب المشاكل القائمة بين الأطراف الحاكمة، المشاركة منها والمعارضة، ومن تلك المتهاونة فيها في رصد الجرائم ومتابعة سلوكيات فاعليها والواقفين لها دعماً وسنداً وتشجيعاً وتستّراً على فاعليها على السواء. وهذا ينمّ بالتأكيد عن الضعف في مواجهة الحدث الجرميّ والفشل في تقديم الحلول الناجعة التي ينتظرها المواطن البسيط من الدولة، لا يقلّ في أهميته عن الفشل القائم في تحسين الخدمات وسدّ الثغرات الاقتصادية والمالية وبتر منافذ الفساد وأدواته. تواصل هذه السمة الفوضوية في الإدارة، التنفيذية منها والتشريعية والقضائية، تفضي إلى نتيجة صائبة وهي غياب الرؤية السيادية وعدم وجود ستراتيجية للتخطيط في البلاد، السياسية منها والإدارية والاقتصادية والمالية والعلمية وحتى المجتمعية التي أضحت فريسة للحكم العشائري وأصحاب الميليشيات المتنفذة في بعض المناطق والأوساط، ما يُبعد الدولة عن تطبيق مبدأ القضاء العادل بحق المخالف والخارج عن القانون وغير المنضبط من المنضوين تحت ألوية مسمّيات كثيرة لا حصرَ لها، بحيث ضاع الخيط ومعه العصفور، فأضحينا شبه دولة بلا قانون نافذ إلاّ في حبر الملفات. وتلكم حالة واضحة لا تحتاج لشرح تفصيليّ أو سند توثيقيّ.

ما يحصل على الساحة العراقية، قيام كانتونات وتنظيمات ومؤسسات أشبه بحكومات موازية للحكومة الرسمية، لها ميزانياتُها وسياساتُها التي تفرضُها على الحكومة بفضل ما تتمتع به من سطوة وباع طويل في شبه الدولة الغائصة في بحور من المشاكل التي لا حصرَ لها، كما أسلفنا. ولعل الحلّ الوحيد الذي بإمكانه انتشال شبه الدولة هذه وإيصالها إلى برّ دولة ذات سيادة واعتبار دولي صحيح، تكمن بتعزيز نهج "السيادة الوطنية" على غيرها من السياسات والوصول بها إلى نتيجة قيام إدارة سياسية واضحة المعالم مستندة إلى شرعية الشعب وتتحمّل المسؤولية الوطنية بموجب تخويل حقيقي من الشعب والفعاليات المختلفة التي لها حق المشاركة في الحكم وإبداء الرأي والاعتراض ومراقبة الأداء الحكومي بكلّ جوانبه. وهذا يدعو إلى اعتماد مبدأ فصل السلطات الذي مازال يعاني من تداخلها ومن تسييس في أدائها وسياساتها لشتى الأسباب والأهداف التي تتقاطع مع طموحات التيارات الوطنية، المدنية منها بخاصّة والشعبية الرافضة التي ترفع صوتَها، ولكن ما من مجيب إلاّ على خجل. من هنا، نجد أنه لا بدّ من رفع مثل هذا الغموض في هذا التداخل غير الحضاريّ والناقص للشفافية في اعتماد مبدأ المساواة وتحقيق العدالة في صفوف العامة والحفنة الخاصة التي استقطبت وسيطرت على مقاليد السلطة وثروات البلاد، وهي بمعظمها غير أهل لها.

أمّا ما تعانيه البلاد من أزمة مالية واقتصادية وديون بسبب سياسة الاقتراض التي لم تتوقف، فمردُّها بالتأكيد، سوء التخطيط والإهمال والتقصير وتفضيل المصالح الفئوية والطائفية على العامة والوطنية والفشل في إقرار ستراتيجيات بعيدة الأمد، واستنزاف الاحتياطيّ من أموال البلاد في مزاد صرف العملة المتزايد يوماً بعد آخر، بحيث كادت المبيعات تزيد عن الواردات الريعية في بعض الأحيان. هذه الأزمة الاقتصادية شكّلت بالأمس ولا تزال تشكّل اليوم تحدياً كبيراً شائكاً في خاصرة الوطن وأبنائه ومستقبل الأجيال التي ستبقى دائنة لسنوات وأسيرة للدول المُقرضة وشروطها. وهي إن دلّت على شيء، إنّما هي عنوانٌ آخر على سوء الإدارة وضعف القيادة وغياب الاتساق في الجدارة والأهلية وعدم وضع الأشخاص المناسبين من "النُخب" من أصحاب الخبرات الرائدة وليس من "حفنات" من الموظفين والمسؤولين من ناقصي الخبرة والرؤية الوطنية والبعد الستراتيجي في وضع السياسات الناجعة. حتى النزيهون المتبقون في بعض من مفاصل الدولة المتهالكة، يواجهون جبالاً من الصعوبات في تأدية الواجب الوظيفي والوطنيّ، بسبب صراع الإرادات الحزبية والطائفية والعرقية في التشريع وفي اعتلاء المناصب وفي اتخاذ القرارات وفي التنفيذ على السواء. والدليل على وجود تخبّط في معظم أجهزة الدولة، يتمثل بالفشل في تقديم أجوبة أو مقترحات حلول تسهم في ردع المقصّر ومحاسبة الفاسد، وفي توجيه سياسة الدولة نحو برّ الأمان بحيث ينتصر الحق على الباطل، ويسود العدل بدل الظلم، ويُردعُ الفسادُ وصاحبُه وفق القوانين وعدالة السماء، إذا ما اقتضت الضرورة من دون تقاعس. وهذا ما ليس قائماً في أوساط حكومتنا وسياسيينا وزعاماتنا، لسبب بسيط وهو تعارض محاسبة الفاسد مع منهج التوافق الذي تحميه أطراف سياسية متنفذة في السلطات الثلاث، بحيث أصبح التوافق والتقاسم والتحاصص سمة الحياة السياسية، بل وفوق القانون والدستور.

أيــــن المشــــروعـيــة؟

□ يعقوب يوسف جبر

قيل قديماً أن ملكاً استشار أحد مستشاريه مستفسراً إياه عن أسباب استشراء الفساد في المملكة، فقال له المستشار "سياستك الخاطئة" فقال الملك، "وما هو الحل ؟" قال له المستشار، " تنحَ عن الحكم "فقال له الملك ضاحكاً، "لكن مملكتي ستنهار إذا تنحيت، وإن الجماهير تحبّني رغم استشراء الفساد في دولتي" فقال له المستشار، "يحبُك البعض من المنتفعين ويبغضك الآخرون" فقال الملك له، "لن اتنحى لأنني أحظى بمقبولية المنتفعين أليس هذا خياراً جماهيرياً؟"...

هكذا هو دأب البعض من الساسة في بلدنا فهم يتمسكون بالسلطة المغرية، مبررين ذلك بأنه خيار جماهيري، رغم أنهم لم يحققوا إنجازات في مجالات التنمية، ولم يتحمّلوا مسؤوليتهم القانونية لأنهم يتغافلون عن ذلك، وأصبح هذا التبرير شمّاعة يُعلق عليها هؤلاء فشلهم ومبرراتهم، معنى ذلك، أن الخراب الذي حلَّ في البلد مصدره ليس السياسيين بحسب تبريرهم، بل الجمهور الذي ساندهم وأتى بهم الى السلطة، لكن إذا افترضنا أن الجمهور هو من ينتخب هؤلاء بمحض إرادته، هل من حق المنتخبين -بفتح الخاء- أن يتخذوا إرادة الجمهور مبرراً ليعيثوا فساداً في البلد؟ هل غاب عن أذهان الساسة، أن هنالك جملة من المبادئ السامية التي تضمنتها ديباجة الدستور العراقي لابد أن يمتثلوا لها، ليكونوا بالفعل ساسة وقادة حقيقيين؟ أم أن هذه المبادئ تحوّلت إلى مجرد كلمات طنّانة لا أثر لها؟ هل بالفعل امتثل الساسة لما جاء في ديباجة الدستور؟ (نحنُ شَعْبُ العراقِ الذي آلَ على نَفْسه بكلِ مُكَوناتَه وأطْيافَه أنْ يُقَرِرَ بحريته واختيارِه الاتحادَ بنفسه، وأن يَتَّعظَ لغَدِه بأمسه، وأن يَسُنَّ منَ منْظُومَةَ القيَم والمُثُلِ العليا لرِسَالاتِ السَماءَ ومِنْ مسْتَجِداتِ علْمِ وحَضَارةِ الإنْسَانِ هذا الدُسْتورَ الدائمَ. إنَّ الالتزَامَ بهذا الدُسْتور يَحفَظُ للعراق اتحادَهُ الحُرَ شَعْبَاً وأرْضَاً وسَيادَةً) لقد تحولت الديباجة والكثير من المواد الدستورية إلى شعارات لا تنطبق على الواقع المُعاش، بل الأدهى أنها تحولت إلى أقنعة لإخفاء الزيف، وإلى أفيون لتخدير الرأي العام.

ورغم ما حل بنا وببلدنا من معاناة وخراب وضياع وتيه، لا يزال زعماؤنا يتبجحون بأنهم القادة الأفذاذ، وإن الإرادة الجماهيرية هي التي اختارتهم ليتحملوا هذه المسؤولية، أليس هذا تناقضاً غريباً، فكيف يجتمع الزيف مع المشروعية التي نطقت بها ديباجة الدستور ومواده؟ هل مثّل هؤلاء المشروعية وطبقوها بحذافيرها؟ هل تقيّدوا بالقانون سواء كان القانون الدستوري أم التشريع العادي أم اللوائح؟ لو افترضنا ذلك فما هو السر وراء الخراب والفوضى التي تحل في البلد؟ ألم يجتمع جميع الساسة على تقاسم الكعكة وهدر الحقوق بدم بارد تحت مبرر المشروعية المزيفة التي حصلوا عليها من صناديق الاقتراع؟ عن أية مشروعية يتحدث هؤلاء؟ إنهم واهمون فهم يتحدثون عن سوء الاختيار والانتخاب لمن يدلون بأصواتهم لصالح هؤلاء القادة، وهل من الغرابة أن يكون الجمهور على خطأ ؟ فما أكثر الأخطاء التي ارتكبتها وترتكبها الجماهير ؟ إن صناديق الاقتراع هي الشاهد على ذلك، فكم مرة ومرة يعود الجمهور ليعيد هؤلاء الى سدة الحكم؟ إن التمسك بالسلطة والتبجّح بالقيم الصالحة وإطلاق الوعود الكاذبة لخداع الجماهير، ماهي إلا مظاهر تعكس مخالفة واضحة لمبدأ المشروعية الذي ينصّ عليه القانون، لكن متى نتلمس تطبيق هذا المبدأ ؟ نتلمسه حال التقيّد به من قبل الساسة، وانصياعهم له، وتخليهم عن الامتيازات، وتخليهم عن السلطة ماداموا قد فشلوا، وأن يتركوا الجماهير وحالها تختار الأصلح، فليس من المعقول إنّ الأمة لا تضمّ رجالاً أفذاذاً يصلحون للحكم والقيادة والامتثال الحرفي لمبدأ المشروعية ؟! لكن هل بالفعل سيتنحى هؤلاء الساسة ويعبّدوا الطريق للصلحاء ليبنوا الدولة المدنية المعطاءة ؟ واقع الحال ينفي ذلك، فالدولة تحولت إلى دولة مستعبدة بأيديهم، وتحول الجمهور لبضاعة رابحة تدر الأرباح على هؤلاء الساسة التجّار.